



الموضوع

البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف

دراسة حالة الجزائر (2000-2013)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية

إشراف الأستاذ:

■ مياح عادل

إعداد الطالبة:

■ العايب أمال

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله على نعمة العلم التي وهبنا إياها لنجعل لنا ثمرة بهذا العمل

المتواضع الذي أهديه إلى

من شجعني على الدراسة و لم يجرمني من شيء

إلى أبي الغالي حفظه الله و أطال في عمره

إلى أمي الحبيبة حفظها الله و أدامها تاجا على رؤوسنا

إلى ثمار الشجرة الطيبة إخوتي الأعزاء

إلى رفقة الدرب والمشوار صديقاتي الكرام

إلى جميع الأهل صغيرا وكبيرا

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله أولاً الذي وفقني لإنجاز هذا العمل راجياً أن
يتقبله مني قبولاً حسناً

وبأسمى عبارات الشكر والثناء أتقدم إلى أستاذي الفاضل "عادل
مياح" بوافر الشكر والثناء على كل ما يسر لي من جهد وتوجيه في
سبيل إخراج هذا العمل إلى الصورة التي هو عليها.

كما أتقدم إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بوافر الشكر
والامتنان لقبولهم عضوية لجنة المناقشة فكان شرفاً لي
وإلى كل من قدم لي دعماً مادياً ومعنوياً

الملخص:

يحتل البنك المركزي الصدارة في قمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، وله دور متعدد الأبعاد لا يقتصر لتمويل المؤسسات المالية بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها وتحديد قيمتها وضبط العلاقة المالية الداخلية والخارجية للدولة وكذا الإشراف عليها، ويعمل البنك المركزي على المحافظة على استقرار أسعار الصرف الذي يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. وقد هدفت الدراسة إلى إظهار الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار، والتعرف على آلية تسيير أسعار الصرف، حيث أن سعر الصرف يتحدد على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل بنك الجزائر بائعا أو مشتريا للعملة.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، سعر الصرف، بنك الجزائر

Résumé :

Banque centrale à la pointe dans le haut du système bancaire, car il a le pouvoir de contrôler les banques, Il a un rôle multidimensionnel ne se limite pas à financer les institutions financières, mais aussi à la question de la monnaie, de contrôle et de déterminer leur valeur et d'ajuster la relation financière interne et externe Etat, ainsi que la supervision, La banque centrale travaille à maintenir la stabilité du taux de change, ce qui est l'un des facteurs les plus importants qui affectent l'activité économique.

L'étude visait à montrer le rôle joué par la Banque centrale de maintenir la stabilité des prix, et d'identifier le comportement du mécanisme de taux de change, Lorsque le taux de change est déterminé sur la base de l'État de swap de devises avec le reste des monnaies des autres pays, par l'interaction des forces de l'offre et de la demande ou par le vendeur de la Banque d'Algérie d'intervention ou un acheteur de la médaille.

Mots clés: la banque centrale, le taux de change, la Banque d'Algérie.

I	الإهداء
II	شكر وعران
III	الملخص باللغة العربية
III	الملخص باللغة الأجنبية
IV	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول والأشكال
أ-هـ	المقدمة العامة
أ	الإشكالية
أ	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ب	أسباب اختيار الدراسة
ب	منهج الدراسة
ج	الدراسات السابقة
د	هيكال الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي

02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
03	المطلب الأول: نشأة البنك المركزي
04	المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي
06	المطلب الثالث: خصائص البنك المركزي
08	المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي
10	المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي
10	المطلب الأول: وظيفة الإصدار النقدي
10	الفرع الأول: نظام الغطاء الذهبي الكامل
10	الفرع الثاني: نظام الإصدار الجزئي
11	الفرع الثالث: نظام غطاء الذهب النسبي

11 الفرع الرابع: نظام الحد الأقصى للإصدار
11 الفرع الخامس: نظام الإصدار الحر
12 المطلب الثاني: بنك البنوك
13 المطلب الثالث: بنك الحكومة
14 المطلب الرابع: وظيفة الرقابة على الائتمان والعمل على استقرار سعر الصرف ...
14 الفرع الأول: وظيفة الرقابة على الائتمان
14 الفرع الثاني: وظيفة العمل على استقرار سعر المصرف
15 المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي
15 المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية
16 المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي
18 المطلب الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي
19 المطلب الرابع: معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي
21 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف

23 تمهيد
24 المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
25 المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
26 المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
26 الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي
26 الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي
27 الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي الحقيقي
27 الفرع الرابع: سعر الصرف التوازني
28 المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
28 الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
30 الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
32 المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي
32 المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وأنواعه
32 الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف

32 الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبية
33 المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي
33 الفرع الأول: البنوك المركزية
33 الفرع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية
34 الفرع الثالث: سماسرة الصرف
34 الفرع الرابع: العملاء الخواص
35 الفرع الخامس: صناديق التحوط
36 المطلب الثالث: معاملات سوق الصرف الأجنبي
36 الفرع الأول: عمليات الصرف الفورية
36 الفرع الثاني: عمليات الصرف الآجلة
36 الفرع الثالث: عمليات المبادلة
37 الفرع الرابع: التغطية
37 الفرع الخامس: المضاربة
37 الفرع السادس: المراجعة
38 المبحث الثاني: دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف
38 المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف
38 الفرع الأول: نظام الصرف الثابت
39 الفرع الثاني: : نظام الصرف المرن
39 الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف
40 الفرع الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف
41 المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف
41 الفرع الأول: سياسة الرقابة وأهدافها
42 الفرع الثاني: وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي
44 المطلب الثالث: السياسة النقدية وسوق الصرف الأجنبي
47 خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

49 تمهيد
50 المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر

50	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي الجزائري
50	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي.....
50	الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر
51	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
51	الفرع الأول: إدارة بنك الجزائر
52	الفرع الثاني: هيئة المراقبة
53	الفرع الثالث: مجلس النقد والقرض
54	المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
54	الفرع الأول: مهام بنك الجزائر
54	الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر
56	المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر
56	المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري
56	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة
57	الفرع الثاني: الربط بسلة من العملات
59	الفرع الثالث: الانزلاق التدريجي
60	الفرع الرابع: التخفيض الصريح
60	الفرع الخامس: نظام جلسات التثبيت (التسعير)
61	الفرع السادس: سوق الصرف ما بين البنوك
62	المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف بالجزائر
62	الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر
66	الفرع الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.....
68	الفرع الثالث: نظام التعويم للدينار الجزائري.....
71	المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر
71	الفرع الأول: العمليات في سوق الصرف ما بين البنوك
71	الفرع الثاني: الالتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك
71	الفرع الثالث: تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك
72	الفرع الرابع: تجزئة سوق الصرف الجزائري
76	المبحث الثالث: بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف

76	المطلب الأول: تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر
76	الفرع الأول: الأمر 10-04 والأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر..
77	الفرع الثاني: توجه بنك الجزائر نحو سياسة استهداف التضخم
79	المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في تسيير سوق الصرف الأجنبي
79	الفرع الأول: التدخل في سوق الصرف الأجنبي
80	الفرع الثاني: آلية بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف
81	المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار والأورو) خلال الفترة 2000-2013
84	خلاصة الفصل الثالث
85	الخاتمة العامة
86	نتائج اختبار الفرضيات.....
87	نتائج الدراسة
87	التوصيات
88	أفاق البحث
89	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
08	موجز لميزانية البنك المركزي.	01-01
59	سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر.	01-03
81	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2013.	02-03

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
28	سعر الصرف التوازني.	01-02
35	أهم المشاركين في سوق العملة.	02-02
83	تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2013.	01-03

تمهيد:

يعد الجهاز المصرفي أحد أهم القطاعات الحديثة، نظرا لدوره الرئيسي في مجال الاقتصاد، فهو ليس ضروريا فقط للسياسات النقدية بل هو أساسي بالنسبة للسياسات الاقتصادية الأخرى وخصوصا المالية منها، لأنه بمكوناته (البنك المركزي، البنوك التجارية والبنوك المتخصصة) يشكل حجر الزاوية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الأخرى.

فإذا كان الجهاز المصرفي واحد من أهم القطاعات، فإن البنك المركزي يمثل المحور الأساسي لهذا الجهاز، ويعتبر أحدث صورة لتطوره، فقد أنشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وبتطور الأمر أصبحت هذه البنوك تقوم بوظائف متعددة. وإن هدف البنوك المركزية هو الإبقاء والمحافظة على التوازن النقدي الداخلي والخارجي، وإن العلاقة بين البنك المركزي والدولة تتوقف على مدى التطور الاقتصادي ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

يحتفظ البنك المركزي باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية ويقوم بإدائها، كما يحدد ليس فقط أسعار تعامل البنوك الأخرى والهيئات المصرح لها بالتعامل في النقد الأجنبي، بيعا وشراء، وإنما أيضا شروط هذا التعامل، ويتم ذلك بطبيعة الحال بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية بهذه الأمور.

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية وأي تذبذب لسعر الصرف قد يغير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي على الاقتصادي ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع المتطلبات الدولية له أثر ايجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

ويسعى البنك المركزي بصفة دائمة إلى المحافظة على استقرار العملة المحلية من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

الإشكالية:

مما سبق طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف؟

الأسئلة الفرعية:

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هو البنك المركزي؟ وفيما يتمثل دوره؟
2. ماذا نعني بسعر الصرف؟
3. هل استطاع بنك الجزائر كوحدة من الوحدات الاقتصادية أن يحقق استقرار سعر الصرف؟

فرضيات الدراسة:

1. البنك المركزي هو مؤسسة نقدية حكومية، يقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة وتوجيه الائتمان للمحافظة على الاستقرار النقدي، بدلا من الريح.
2. يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة أخرى.
3. تحقيق بنك الجزائر لاستقرار سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف لإدارة احتياجات الصرف وتوظيفها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه سعر الصرف على العديد من اقتصاديات الدولة، وكيفية تدخل البنك المركزي في المحافظة على استقراره.

أهداف الدراسة:

وقد هدفنا من وراء بحثنا إلى:

- ✓ محاولة الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة.
- ✓ تسليط الضوء على خصوصيات البنك المركزي لماله من أهمية بالغة في النظام النقدي والمصرفي
- ✓ إظهار الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على استقرار الأسعار.
- ✓ التعرف على آلية تسيير بنك الجزائر لأسعار الصرف .

أسباب اختيار الدراسة:

- ✓ محاولة تقديم بحث أكاديمي يدخل في مجال التخصص (نقود ومالية).

✓ الميول الشخصي.

✓ توضيح العلاقة بين البنك المركزي وسعر الصرف.

منهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة السابقة ، ووصولاً لأفضل النتائج التي تكشف عن دور البنك المركزي في عملية تحقيق استقرار أسعار الصرف فسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في القسم النظري والمنهج التحليلي في القسم التطبيقي.

الدراسات السابقة :

لقد سجلنا تواجد بعض الدراسات السابقة تخص موضوع البنوك المركزية أو موضوع أسعار الصرف تم انجازها في إطار مذكرات التخرج لمرحلة الماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وقد سجلنا توجه ايجابي للاهتمام بهذا المجال .

الدراسة الأولى:

لحلوي نادية، أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر.

من بين أهداف هذه دراسة : التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأيضا تحليل وقياس أثر التقلب في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك لجمع البيانات بهدف قياس أثر التقلب لسعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يمكن تعميمها، ومن ثم الخروج بمجموعة من المقترحات.

وتوصلت إلى أن هناك ارتباط غير قوي بين متغير سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لم يساهم في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2013).

الدراسة الثانية :

بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1970-2010).

من بين أهداف هذه الدراسة : الوقوف على مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر الصرف الأجنبي، ومعرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف.

متبعة في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية عن طريق استعمال المؤشرات الكمية هذا في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي استخدم بالإضافة إلى المنهج السالف الذكر منهج القياس الاقتصادي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذا يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

الدراسة الثالثة:

مغربي حورية، دور سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة دراسة حالة الجزائر (1990-2012).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة سعر الصرف كسياسة اقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقيام بدراسة تحليلية للعلاقة بين سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإلمام بكل المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وسعر الفائدة إلى جانب الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج القياسي الكمي يتيح هذا المنهج تحليل واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة لقياس أثر سياسة سعر الصرف على أسعار التضخم.

وقد خلصت الدراسة على أن سياسة سعر الصرف تستخدم بهدف تحقيق التوازن الداخلي اي نمو اقتصادي مقبول وتقليص معدلات البطالة وخفض معدلات التضخم والتوازن الخارجي المتمثل توازن ميزان المدفوعات، ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي، وتوصلت أيضا إلى أن سياسة سعر الصرف في الجزائر عرفت عدة مراحل، حيث أدت الظروف الصعبة التي واجهتها الجزائر إلى رفع الرقابة على الصرف، وتطبيق سياسة تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

هيكل الدراسة :

لقد اعتمدنا في الدراسة على تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حاولنا فيها الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكاليات المطروحة، وكذلك من أجل اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للبنك المركزي وقد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول ماهية البنك المركزي، أما المبحث الثاني يتمثل في وظائف البنك المركزي، والمبحث الثالث تحت عنوان استقلالية البنك المركزي.

الفصل الثاني: حيث عالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي لسعر الصرف وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول خاص بماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني خاص بماهية سوق الصرف الأجنبي، أما المبحث الثالث فخصص لدور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف.

الفصل الثالث: حيث تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية لبنك الجزائر في ثلاث مباحث، المبحث الأول يتمثل في نظرة عامة حول بنك الجزائر، أما المبحث الثاني فيتمثل في تطور سعر الصرف في الجزائر، المبحث الثالث ويتمثل في بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف.

تمهيد:

يمثل البنك المركزي في واقع الأمر، أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر، فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية، ويراقب الائتمان، ويضمن بوسائل وأدوات وإجراءات مختلفة سلامة أسس النظام المصرفي والائتماني، ويوكل إليه الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني.

في كثير من الدول كان البنك المركزي بنكا تجاريا... وبمرور الوقت ونتيجة لتطور الفن المصرفي اتسع نطاق(بنك الإصدار والبنك المركزي) وتعددت وظائفه ثم ظهر بشكل أعم مصطلح البنك المركزي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي.

المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي بمثابة الجهة المسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي ككل، فقد نشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة البنك المركزي، تعريف وخصائص وميزانية البنك المركزي.

المطلب الأول: نشأة البنك المركزي

رغم أن البعض من البنوك المركزية قد مر على تأسيسها أكثر من قرنين من الزمن، إلا أن الصيرفة المركزية تعتبر تطوراً حديثاً، تعود في الأساس إلى القرن التاسع عشر. فقد تأسس بنك ريكس السويدي عام 1868، وبنك إنكلترا عام 1894، إلا أنه لم يمارس مهامه كبنك مركزي يقوم بمهمة الصيرفة المركزية إلا في عام 1844. وفي الواقع عرفت إنكلترا الصيرفة المركزية عن طريق الصدفة عندما وجدت البنوك التجارية من الملائم لها تصفية حسابات الصكوك المسحوبة على بعضها عن طريق المقاصة بواسطة بنك إنكلترا. ويمثل تاريخ بنك إنكلترا تاريخ تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية. وقد نشأ بنك فرنسا عام 1800. وكان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالحكومة منذ من أول تأسيسه. وتأسس بنك الرايخ الألماني عام 1876 بعد تأسيس الإمبراطورية وتأسس بنك هولندا عام 1814 بعد انهيار بنك أمستردام. وتأسس البنك المركزي النمساوي عام 1878 حتى يعيد الاستقرار إلى النظم النقدي الوطني الذي انهار بسبب الإفراط في إصدار النقود الورقية، وتم تأسيس بنك النرويج وبنك الدنمارك والبنك الوطني البلجيكي بنك إسبانيا في السنوات 1817، 1818، 1850، 1856 على التوالي. وقد تم تأسيس البنك الحكومي الروسي عام 1860 لدعم التداول النقدية وإدارة قرض الإمبراطورية الروسية. وتم تأسيس بنك اليابان عام 1882 ليعيد الثقة في نظام عملة البلد، وتم تأسيس بنك إيطاليا عام 1893. أما البنك الوطني السويدي فقد أنشأ عام 1907. وفي القرن التاسع عشر تم أيضاً إنشاء البنوك المركزية في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا، سرفيا، تركيا، جاوا، مصر. وكل هذه البنوك تمتعت باحتكار إصدار العملة الورقية.

وعلى ذلك، ففي القرن التاسع عشر تم تأسيس البنوك المركزية في العديد من دول العالم، وبالأخص في أوروبا حيث تم إنشاء بنك مركزي في جميع دول أوروبا ومنح سلطة إصدار النقود الورقية. وبمرور الزمن أصبحت هذه البنوك تقدم المشورة لحكومتها¹

ورغم أنه في نهاية القرن التاسع عشر تكاد جميع دول أوروبا لها بنك مركزي، إلا أن دول الشرق ما عدا القليل منها مثل اليابان، جاوا، مصر - والعام الجديد خلت من البنوك المركزية. فقد تم إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا عام 1913 وتأسس بنك كندا في نهاية عام 1934 وبقت دول مهمة في الشرق مثل الهند والصين بدون بنك مركزي. على ذلك استمر العمل في تأسيس البنوك المركزية خلال القرن العشرين، وتميزت فترة بعد الحرب بظاهرة التأميم وسيطرت على الحياة الاقتصادية داخل المجتمع. وشاهدت هذه الفترة إضافات واسعة إلى قائمة البنوك المركزية وتوسيع السلطة العامة للبنوك المركزية القديمة. ويعتبر أهم حدث ساعد على إنشاء البنوك المركزية هو الذي قدمه المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، وقد جاء في التقرير الختامي للمؤتمر القول: (على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنك مركزي لحد الآن عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن، ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، بل أيضا لتحقيق التعاون الدولي. وقد شاهدت فترة العقود الثلاثة التي أعقبت مؤتمر بروكسل إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة من العالم، في خلال الفترة 1921، 1937، باستثناء السنتين 1929، 1930، تم إنشاء بنك أو بنكين في كل سنة وإضافتها إلى قائمة البنوك المركزية. كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. فقد اعتقلت حكومات هذه الدول أن البنوك المركزية بوسعها التعامل بصيغة أفضل مع الصندوق ومع المشاكل الأخرى المتعلقة بعمليات الصرف الخارجي. وفي الوقت الحاضر تتواجد البنوك المركزية في كل دول

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص ص 241، 242.

العالم ذات السيادة والاستقلال السياسي. وحاليا يوجد في العالم أكثر من 140 بنكا مركزيا، تم إنشاء أكثر من نصفها بعد عام 1940.¹

المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي

قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للبنوك المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعاريف الشائعة للبنوك المركزية هي:²

عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد".

أما شاو (w.Shaw) فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه "البنك هو الذي يتحكم في الائتمان وينظمه".

وعرفه (a.Day) بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

في حين عرف دي كوك (de Kock) البنوك المركزية بأنها "البنك المركزي هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، القيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 242، 243.

² زكريا الدوري وآخرون، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 25، 26.

ومن جهة أخرى يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مصرفية عامة وحيدة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية وذلك عن طريق إصدار البنك المركزي للعملة المحلية مقابل احتياطياته من النصب أو بيع الذهب في الأسواق العالمية وأيضا القدرة على تحويل الأصول النقدية إلى الأصول الحقيقية وذلك عن طريق شراء الذهب من الأسواق العالمية وأيضا يعمل على خلق وتسعير النقود وذلك عن طريق إصدار النقد (الخلق المباشر) أو عن طريق منح التسهيلات والفروض للبنوك (الخلق الغير المباشر)، إذن البنك المركزي يقف الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدول ويشرف على تنفيذها وهو مصرف لا يتعامل مع الجمهور ويقتصر تعامله مع الحكومات والبنوك¹

وبتعريف آخر هو "المؤسسة المالية التي تقف على قمة الجهاز المصرفي أي مجتمع من المجتمعات، كما تشغل البنوك المركزية مكانا رئيسيا في الأسواق المالية في العالم، والهدف الرئيسي للبنك ليس تحقيقا للربح الخاص، كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن هدفه تحقيق سلامة واستقرار النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتطبيق السياسات النقدية والمصرفية والتي تدعم نمو النتائج القومي والعمالة والحد من التضخم ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع".²

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البنك المركزي بأنه قمة الجهاز المصرفي بحيث يمثل السلطة النقدية في الدول ويعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدلا من الربح.

المطلب الثالث: خصائص البنك المركزي.

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص ص77، 78.

² إسماعيل أحمد الشناوي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الجامعية، مصر، 2000، ص325.

- 1- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تنسها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه.
- 2- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- 3- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي ووجد البنك لأجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
- 4- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- 5- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.
- 6- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصادر الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد في المملكة العربية السعودية والبحرين.¹
- 7- البنوك المركزية لها علاقة وثيقة بالبنوك التجارية والمتخصصة تمتلك السلطة والأساليب المختلفة التي تمكنها من التأثير على أنشطة وفعاليات هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.²

¹ زكريا الدوري، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

² فلاح الحسن الحسيني وآخرون، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 27.

8- استقلالية البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم كما ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون متصلة بغرض استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة حيث أن هذا الأخير يعبر عن مدى استقلاليتها وذلك لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.¹

المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي.

إن ميزانية البنك المركزي تبين مصادر أموال البنك وأوجه استخدام هذه الأموال وهي لا تختلف عن ميزانية أي مصدر آخر من حيث بنود مكوناتها التي تشمل على الخصوم و الأصول وان الاختلاف الأساسي بين ميزانية المصارف الأخرى يتمثل في المكونات الرئيسية لجانبي الأصول والخصوم وبالذات فيما يتعلق بالاحتياطيات النقدية و آثارها على عرض النقد والسيولة المحلية.

وبغية التعرف على طبيعة وأهمية نشاط البنك المركزي فيما يلي الجدول (1) الذي يبين موجز لميزانية البنك المركزي.²

الجدول 1-1: موجز لميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
(1) الأصول الأجنبية	(1) الاحتياطيات النقدية
(2) حقوق على الحكومة	(2) الودائع الحكومية
(3) حقوق على المصارف التجارية	(3) المطلوبات الأجنبية
(4) حقوق على المؤسسات الأخرى.	(4) حسابات رأس المال
	(5) المطلوبات الأخرى.

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، 1994، ص 135.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص93، 94.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الأردن، 1994، ص ص135، 136.

والملاحظ عند تحليل مكونات ميزانية البنك المركزي من الناحية المحاسبية يلاحظ تطابق جانبي الميزانية أي تساوي جانب الموجودات مع جانب المطلوبات إلا أنه من الناحية الاقتصادية فالتعرف على مدى أهمية تغير مكونات كلا الجانبين بالرغم من تساويهما محاسبيا بهدف التوصل إلى مقدار الرصيد النقدي أو كما يسمى الأساس النقدي الذي يمكننا بدوره من التعرف على التغيرات في عرض النقود ، مما يتيح للسلطات النقدية ممارسة مسؤولياتها في الرقابة على الائتمان المصرفي وعلى تنفيذ سياستها النقدية المناسبة.

المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي

بعد أن تعرفنا على البنك المركزي فيمكننا أن نتعرف على الوظائف التي يقوم بها وذلك باعتباره بنك الإصدار وبنك الحكومة، بنك البنوك ومراقبة وتوجيه الائتمان.

المطلب الأول: وظيفة الإصدار النقدي

لإصدار العملة قواعد محددة، وقبل الخوض في ذلك لابد من التأكيد على اتجاهين بموضوع إصدار النقد وهما:

1. اتجاه يرى في حرية إصدار النقد

2. اتجاه يرى في تقييد إصدار العملة

وفي الاتجاه الثاني هناك قواعد إصدار هي:¹

الفرع الأول: نظام الغطاء الذهبي الكامل

ووفقا لهذه القاعدة يلتزم البنك المركزي بعدم إصدار أوراق نقد بكنوت ألا مقابل غطاء ذهبي كامل وفي هذه الحالة تقابل قيمة أوراق النقد المصدرة ما يعادلها من ذهب ويتحدد حجم النقد المصدر ومعدل تغييره بحجم الغطاء الذهبي ومعدل تغييره، لا يستطيع البنك هنا زيادة أوراق النقد المصدرة إلا بزيادة الذهب الموجود لديه، وهنا لابد للبنك المركزي أن يتقيد بحجم الاحتياطي من الذهب المتوفر في خزائنه، أي أن هذا الاحتياطي يعد سقفا لعملية الإصدار لا يستطيع البنك تجاوزه.

الفرع الثاني: نظام الإصدار الجزئي

وقد سار بنك إنجلترا على هذا النظام منذ إصدار قانون (pecle) في عام 1844 ويتضمن هذا القانون تخويل بنك إنجلترا أن يصدر نقودا ورقية حتى حد معين مقابل سندات حكومية، وما زاد عن ذلك الحد

¹ سعيد سامي الحلاق وآخرون، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص143، 150.

يكون غطاءه ذهباً، أي أن الأوراق المالية كانت تغطي مقدارا ثابتاً من النقد المصدر وهي أوراق النقد الموثوق به، وهذا النظام بضع قيدياً على حرية بنك الإصدار، حيث إن كل زيادة فوق حد الإصدار الموثوق به يجب أن يغطي بالذهب، ويرى منتقدو هذا النظام بأنه نظام جامد قليل المرونة.

الفرع الثالث: نظام غطاء الذهب النسبي

وفقاً لهذا النظام يكون إصدار أوراق البنكنوت مرتباً بالذهب شأنه شأن القاعدتين السابقتين ولكن الاختلاف هنا أن القانون يسمح للبنك المركزي إصدار أوراق النقود وتغطية هذا الإصدار بذهب يساوي نسبة معينة من قيمتها فقط، أما بقية القيمة فتغطي بأوراق مالية حكومية أو أوراق تجارية تتوافر فيها شروط ضمان خاصة. وعادة يحتفظ البنك المركزي بغطاء متنوع للعملة يشكل الذهب نسبة محددة منها (20% مثلاً) ويغطي الباقي بأصول مختلفة مثل السندات المحلية والسندات الأجنبية وعمليات أجنبية قابلة للتحويل وغيرها.

الفرع الرابع: نظام الحد الأقصى للإصدار

وفقاً لهذا النظام فإنه لا يشترط القانون نسبة أو كمية معينة من الذهب في الغطاء وإنما يعين القانون فقط الحد الأقصى لما يمكن أن يصدره البنك المركزي من أوراق البنكنوت وهذا الحد الأقصى كان قابلاً للتغيير، وقد تخلى هذا النظام عن الغطاء الذهبي ووضعت حداً على الإصدار بأن حدته بحد معين، فإذا أراد البنك زيادة الإصدار عن هذا الحد فإنه يلزم تغيير القانون.

الفرع الخامس: نظام الإصدار الحر

فالقانون هنا لا يحدد أي نوع من الغطاء ذهباً أو أوراق مالية، ولا أي نسبة من الذهب للغطاء وأيضاً لا يضع حداً أقصى للإصدار بل يترك حرية مطلقة، من أي قيد فتغير حجم الإصدار يخضع كلية لقيد واحد هو تقدير السلطة النقدية ووفقاً لهذا النظام يتم تحرير إصدار النقود الورقية من قيد الغطاء الذهبي سواء تعلق الأمر

بتغطية كاملة أو جزئية والاحتفاظ بالذهب كعملة احتياطية دولية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية عندما لا تتوفر العملات الأجنبية لهذه التسوية.

المطلب الثاني: بنك البنوك:

هذه هي الوظيفة التقليدية الثانية للبنك المركزي، حيث تتضمن هذه الوظيفة أن البنك المركزي يؤدي إلى البنوك التجارية نفس الخدمات تقريبا والتي تؤديها الأخيرة للجمهور غير المصرفي. فكما أن البنوك التجارية تقدم خدمات مصرفية متنوعة للجمهور، فإنها تتلقى بدورها خدمات مصرفية على جانب من الأهمية من البنك المركزي تعينها على أداء مهامها. فالبنك المركزي يحتفظ بحسابات البنوك التجارية تحت مسمى "الودائع المصرفية" وهي الودائع التي تشكل الاحتياطيات المصرفية التي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لمقابلة متطلبات الاحتياطي.

وفي إطار وظيفته كبنك للبنوك يقوم البنك المركزي أيضا بإجراء ما يعرف بالمقاصة بين البنوك التجارية، والمقاصة يقصد بها تسوية الحسابات بين المصارف بحيث تتم تصفية قيمة الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع قيمة الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرف آخر بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر. ولا تقتصر فائدة المقاصة على تسهيل تسوية المدفوعات فقط، بل أنها تسهم في خفض تكاليف تلك التسوية، إذا لولاها لكان من الضروري نقل العملات بصورة مستمرة من البنوك المدينة إلى البنوك الدائنة الأمر الذي سيزيد في تكاليف العمل المصرفي.

كما لا تقتصر علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية على مدها بالخدمات المصرفية فقط، بل يمارس البنك المركزي إشرافا فعليا على عمل البنوك التجارية بغرض ضمان التزامها بالقواعد المنظمة للعمل المصرفي، وبالتالي التأكد من إنتاجها للممارسة المصرفية السليمة. ومثل هذا الإشراف قد يتضمن قيام البنوك التجارية

بتقديم تقارير دورية بأوضاعها المالية ونشاطاتها المصرفية، كما قد يتضمن قيام البنك المركزي بفحص دوري للبنوك التجارية.¹

المطلب الثالث: بنك الحكومة:

إن منح الدولة حق الإصدار للبنك المركزي قد صاحبه قيام هذا البنك تاريخياً بدور بنك الحكومة، وأصبحت هذه الوظيفة أساسية للبنك المركزي.

وبصفة عامة يقوم البنك المركزي بالخدمات المصرفية للحكومة، كما تقوم البنوك التجارية بالخدمات المصرفية للأفراد والمشروعات الخاصة.

ونتيجة لذلك تحتفظ الحكومة بودائعها لدى هذا البنك وتمارس نشاطاتها المالية من خلاله، حيث تودع أرباحها لديه وتدفع مصروفاتها عن طريقه، وذلك بحسب شيكاتها عليه. كما تحصل منه على قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل و قروض استثنائية في أوقات الحروب والأزمات. وعليه يعتبر البنك المركزي المصدر الأساسي للائتمان الحكومي.

ويتولى البنك المركزي إدارة الدين العام والإشراف على إصدار القروض العامة والقيام بخدماتها بسداد أقساطها ودفع فوائدها. كما يقدم للحكومة النصح والمشورة الفنية في شؤون النقد والائتمان. كما يقترح الوسائل والإجراءات النقدية التي تتطلبها الظروف الاقتصادية. البنك يقوم مع السلطات النقدية الأخرى - وأهمها الوزارة المالية أو الخزانة - بوضع السياسات النقدية الائتمانية وبعملية تنفيذها. والحكومة أيضاً تعهد إليه بالرقابة على الصرف والاحتفاظ برصيد الدولة من الذهب والنقد الأجنبي ومسك حسابات الاتفاقات المالية المبرمة مع بقية دول العالم.²

¹ محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الجامعة، مصر، 2013، ص 284.

² حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 135، 136.

المطلب الرابع: وظيفة الرقابة على الائتمان والعمل على استقرار سعر الصرف:

الفرع الأول: وظيفة الرقابة على الائتمان:¹

حيث يتحكم البنك المركزي في العرض النقدي بما يتماشى ومستوى النشاط الاقتصادي المرغوب، منعا لحدوث تضخم أو كساد.

وذلك من خلال التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع، ووسائله في ذلك هي أدوات السياسة النقدية وهي:

أ. تغيير سعر الخصم:

حيث سعر الخصم التجارية هو سعر الفائدة على إقراض البنك المركزي للبنوك التجارية، أو هو سعر إعادة خصم الأوراق لدى البنك المركزي من جانب البنوك التجارية.

ب. تغيير نسبة الاحتياط القانوني:

وهي نسبة إجبارية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتتمثل في نسبة من الودائع التي لدى البنوك التجارية تلتزم بإيداعها لدى البنك المركزي.

ج. عمليات السوق المفتوحة:

حيث يتدخل البنك المركزي بصفته بائع أو مشتر في سوق الأوراق المالية.

الفرع الثاني: وظيفة العمل على استقرار سعر المصرف.²

البنك المركزي يقوم بإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، حيث يحتفظ بهذه الاحتياطات ويستخدمها في تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية:

- فعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي (تنخفض قيمة العملة الوطنية)، يدخل البنك المركزي كبائع في سوق الصرف الأجنبي، حيث يبيع عملة أجنبية لكي ينخفض سعرها.
- وعندما يحدث العكس وينخفض سعر الصرف الأجنبي (ترتفع قيمة العملة الوطنية)، يدخل البنك المركزي كمشتري للعملة الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي لكي يرفع سعرها.

¹ جلال جويبة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 92.

² نفس المرجع السابق، ص 92، 93.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي

يعتبر موضوع استقلالية البنوك المركزية من أهم وأكثر الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ سنوات مضت وحتى الوقت الراهن. ولعل السبب في أهمية هذا الموضوع يرجع إلى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنوك المركزية:

يمكن لنا أن نعطي مجموعة من المفاهيم:

مفهوم 1: يتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحة حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسة النقدية.¹

مفهوم 2: إن معنى استقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.²

مفهوم 3: ومن جهة أخرى يقصد باستقلالية البنك المركزي استقلاليته كسلطة نقدية عن الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيقها، وبمعنى أكثر تحديد استقلالية في إدارة الكتلة النقدية وتحقيق هدف استقرار قيمة النقد باعتباره الهدف الرئيسي أية سياسة نقدية يمكن التمييز بين وجهين لاستقلالية البنك المركزي.

- استقلالية في الأهداف: وتعني استقلالية في تحديد أهداف السياسة النقدية.

¹ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007، ص 96.

² نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص 87.

- استقلالية عملية: وتعني حرته في كيفية بلوغ غايات وضعتها الحكومة نفسها.¹

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكننا استنتاج التعريف التالي:

فالاستقلالية تعني حجم السلطة والحرية المخولة أو الممنوحة للبنك المركزي في رسم و تصور السياسة النقدية، بالتالي فنحن في حاجة إلى أشخاص لإدارة أعمال البنوك المركزية يتمتعون بوضع قانوني مستقل و يعملون من أجل تحقيق المصلحة العامة.

المطلب الثاني: أهمية استقلالية البنك المركزي

ساهمت التطورات الاقتصادية والمالية منذ السبعينات من القرن العشرين، وحتى الوقت الحالي في ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول. لذلك فقد منحت لها مسؤوليات تتعدى الإمكانيات المتاحة لها. لذلك كان من الضروري إعطاءها حرية كافية في رسم وصياغة أهدافها، وفي الإعلان عن وجهة نظرها الصريحة في الأوضاع السائدة وفي النقد، وفي التعليق على السياسات والأهداف الحكومية العامة. وترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها. وترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديده لمدى التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة. ويتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة تصبح غير فاعلة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العملية. ويدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلاً أنه: "قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة، ومع ذلك تستطيع أن تنجح في تحقيق استقرار الأسعار، إذا ما كانت تلك البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفرده".، لذلك فاستقرار الأسعار أضحي هدفا تطمح الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 120.

وبناء على ذلك فإن كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، وهو ما يتوافق مع اتجاه عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية. ولا ينبغي أن يفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار، فالتضخم ظاهرة اقتصادية كلية لها عدد من الأسباب التي لا يمكن اقتصارها على السياسة النقدية، ومع التسليم أن التضخم يعد -بشكل رئيسي - ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة، إلا أن الأمر يختلف في حالة الدول النامية

إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دورا هاما في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة وصياغة السياسة الائتمانية والنقدية والاقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة، وهو أمر يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف وإلى عدم استقرار النظام الاقتصادي هذا ما يفقد بنوكها المركزية درجة كبيرة من الاستقلالية، ويؤكد مسؤوليتها بشكل كبير عن ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول.

أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة أكبر من الاستقلالية، تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المعروض النقدي لتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي، لذلك يتعين عليها - حكومات الدول النامية - دعم استقلالية بنوكها المركزية وذلك من خلال:

1. إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم وأسلوب متطورين.
 2. تحرير الأسواق المالية وعولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.
- تجدر الإشارة هنا، أنه يجب أن لا نفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن نهائيا تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يكون سببا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سعيها إلى المحافظة على استقرار الأسعار، ذلك

أن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية اقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية، لأن تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكلية، مالية ونقدية¹.

المطلب الثالث: أنواع استقلالية البنك المركزي

يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات².

- فالبنك المركزي يتمتع باستقلال في تحديد الأهداف إن لم يكن هناك تحديد دقيق لأهدافه وأهداف السياسة النقدية. وتصل هذه الحرية أقصاها- نظريا على الأقل- إذا ما خول للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي-من ثم-بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه. على النقيض الآخر، لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية في تحديد أهدافه، إذا ما كانت مهمة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

- أما من حيث الاستقلال في تحديد الأدوات فإن البنك المركزي يعتبر مستقلا إذا ما كانت له السلطة وحرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه. ولا يعتبر البنك المركزي مستقلا إذا ما كان ملتزما بقاعدة نقدية محددة، أو ما إذا كان ملتزما-مثلا- بتمويل عجز الميزانية.

فلكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواح³:

الاستقلال الإشرافي: يكون حاسم في إنفاذ القواعد، و فرض الجزاءات و إدارة الأزمات بوضع قوانين

تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما

¹ عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر خلال(1997-2007)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص65.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 228، 229.

³ بحوصي مجذوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006، ص6.

قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم ويحبط قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

الاستقلال المؤسسي : يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم

والإدارة في البنك المركزي، ودوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية اتخاذ القرار.

استقلال الموازنة : مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم وما

يحتاجه لدفع مكافآتهم.

ومنه فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية وبالتالي منح السلطة النقدية

الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية

والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

المطلب الرابع: معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالية¹:

- 1- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- 2- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة)
- 3- إمكانية إقصاء المحافظ.
- 4- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
- 5- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- 6- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 96، 97.

- 7- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- 8- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد :استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة).
- 9- مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة (للحكومة).
- 10- طبيعة القروض إلى يمكن منحها وشروطها.
- 11- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك المركزية في مختلف دول العالم بمثابة العمود الفقري للقطاع المصرفي، حيث أنها تلعب دورا هاما في الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة، وقد سميت البنوك بالبنوك المركزية نظرا لأنها تعتبر مركز الجهاز المصرفي وتقوم بدور القائد في هذا الجهاز.

شهدت البنوك المركزية منذ نشأتها وحتى الوقت الراهن العديد من التطورات وخصوصا في ظل التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم. وقد أدت تلك التطورات إلى زيادة وظائف البنوك المركزية، فبعد أن كانت الوظيفة الرئيسية لها وقت إنشائها هي إصدار النقد بالإضافة إلى تقديم القروض للحكومات، أصبحت تقوم الآن بالعديد من الوظائف مثل إصدار النقد وبنك البنوك وبنك الحكومة، الرقابة على الائتمان.

أدت التطورات الاقتصادية والمالية إلى ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في بعض الدول، لذا فإن الهدف الرئيسي لاستقلالية البنوك المركزية يتمثل في استقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر فعالية وتعمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

ويعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم الأدوار التي يلعبها البنك المركزي، والذي يرتبط بهدف تحقيق استقرار أسعار الصرف من خلال تدخله في سوق الصرف وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

تمهيد:

يجسد سعر الصرف أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دورا بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد، بالتالي فإن علاقاتها مع الدول الأخرى تجبرها على القيام بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لباقي الدول المتعاملة معها على الأقل.

ولتفعيل هذه المعاملات وغيرها كان لابد من وجود مكان يضمن سيرورتها وهو ما يعرف بسوق الصرف والذي تحدث فيه ميكانيزمات وآليات تجعله أكثر نشاطا.

وترتبط تغيرات سعر الصرف ارتباطا وثيقا مع السياسات النقدية للدولة، التي يلعب البنك المركزي دورا في التأثير عليها.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا بالغ الأهمية في توطيد العلاقات التجارية الخارجية بين دول العالم، ولقد أتت في شأنه عدة مفاهيم وصيغ متنوعة هذا إلى جانب اهتمامها بالعمليات التي تتم في مختلف أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يوجد عدة مفاهيم لسعر الصرف نذكر منها مايلي:

يعرف سعر الصرف بأنه: نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية. وبمعنى أدق فإن سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى.¹ وكما يعرف أيضا بأنه: (عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي)، ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه (عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية).²

وهناك طريقتان لتسعير العملات، وهي:

- التسعير المباشر (التسعيرة المؤكدة): فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي وقتنا الحالي هناك قليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة.
- التسعير غير المباشر (التسعيرة غير المؤكدة): فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهي الطريقة التي تستعملها أغلب دول العالم ومن بينها الجزائر، لأنها تعامل العملات الأجنبية كما لو كانت سلعا تحدد سعرها بوحدة من النقد الوطني.³

¹ محمد كمال خليل الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،

2011، ص 15.

³ Anneo Kruger, *La Détermination des taux de change*, Economica, paris, 1985, p 13.

وبتعريف آخر يعبر عن سعر الصرف بعدد الوحدات النقدية التي تبذل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية. وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى زكية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والنتائج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.¹

ومن جهة أخرى يمكن التمييز بين نوعين من أساليب الصرف صرف يدوي و صرف مسحوب، بالنسبة للصرف اليدوي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني مقابل وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد بين الصراف والمشتري.

أما الصرف المسحوب تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج، تعطي حاملها الحق في تحويلها إلى نقود أجنبية كالكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة والأوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة، ولاحظ أن الصرف اليدوي نسبة استعماله ضئيلة إذا ما قورن بالصرف المسحوب.²

ومن خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

عادة يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف أهمها:³

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 103.

² فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 66.

³ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص ص 24، 26.

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي (الجاري)، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية، ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة. فلو أخذنا على سبيل المثال الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالتالي:

$$ER = \frac{En \cdot pdz}{pus} \dots (1)$$

حيث (ER) = يمثل سعر الصرف الحقيقي، و (En) = سعر الصرف الاسمي، (pus) = مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بأمريكا، (pdz) = مؤشر الأسعار للسلع المتبادلة بالجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار، يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا، والقوة الشرائية في الجزائر. وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار، وكلما انخفضت القدرة التنافسية للجزائر والعكس صحيح.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، فهو مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولا بد أن نخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، وهو ما يعبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي Ea ، ويمكن أن يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Ea = \sum_{i=1}^N [ai/Ei pi]$$

حيث (Ai) هي حصة الصادرات باتجاه البلد (i) من مجموعة حصة البلد المعني بالدراسة (A) .

$(P) =$ هو مستوى العام للأسعار في البلد (A) أو المثبط (déflateur) للنتاج البلد (a)

$(Pi) =$ هو المستوى العام للأسعار في البلد (i) أو المثبط (déflateur) للنتاج البلد (i)

$(Ei) =$ هو سعر الصرف الاسمي للبلد (i) بالنسبة للبلد (A) .

الفرع الرابع: سعر الصرف التوازني

يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي يتحدد بتقاطع منحنى الطلب في السوق على العملة

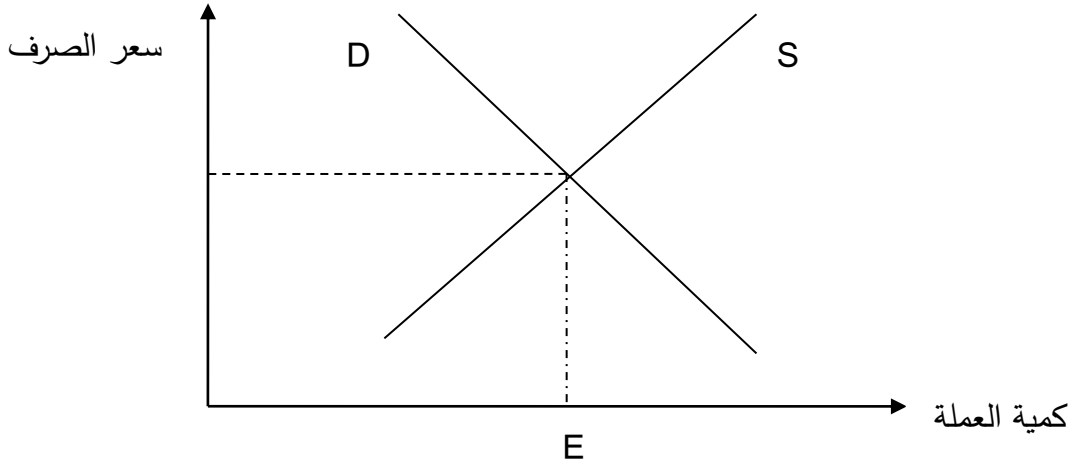
الأجنبية مع منحنى العرض على العملة الأجنبية.

ويعبر سعر الصرف المحدد في النقطة E (أي تقاطع منحنى العرض والطلب) عن سعر التوازن، وهذا

معناه أن كمية الطلب على العملة تساوي كمية عرضها.¹ والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ Dominick Salvatore, *Economie Internationale (cours et problèmes)*, Mc Graw Hill, Paris, 1982, P119,120.

الشكل 2-1: سعر الصرف التوازني



Source: Dominick Salvatore, op.cit, P120.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:¹

تتمثل العوامل الاقتصادية في أن هناك العديد من التغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر صرف العملة

النقدية. وتتركز أبرز هذه المتغيرات بالآتي:

1. تغير الأسعار النسبية:

يؤدي انخفاض الأسعار في دولة ما إلى انخفاض الأسعار النسبية في الدول الأخرى. فإذا انخفضت

الأسعار في أحد البلدان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة صادرات ذلك البلد، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الطلب على

عملة البلد. ومع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في أسعار الصرف ثابتة فإن زيادة الطلب على العملة النقدية

تؤدي إلى رفع قيمة عملة ذلك البلد أو زيادة سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى، ومن المؤكد أن

العكس يكون صحيحاً. وإذا ارتفعت الأسعار في أحد البلدان، فإن الطلب على منتجات ذلك البلد ينخفض، ومن

ثم ينخفض الطلب على عملة البلد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة ذلك البلد أو سعر صرفها.

¹ سعيد جابيد مشكور العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 148، 150.

2. تغير الصادرات والواردات:

يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدول الأخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى، والعكس يكون صحيحاً. ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياساً ب وارداتها.

3. حركة رؤوس الأموال:

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملة دولة ما مقابل العملات الأخرى، إذ ترتفع قيمة عملة الدولة المستوردة لرأس المال وتتنخفض قيمة العملة بالنسبة للدولة المصدرة لرأس المال. وبناء على ذلك فإن تغيير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات النقدية.

4. أسعار الفائدة:

يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة الرسمية على العملات النقدية الرئيسية في العالم تأثرت بالأزمة المالية التي اجتاحت جنوب شرق آسيا عام 1997 م وروسيا عام 1998 م وهددت بعض الإقتصادات في الدول الصناعية الرئيسية ذات العلاقة الوثيقة بالدول الآسيوية.

5. التغيرات الهيكلية:

تؤدي التغيرات الهيكلية، وخاصة تلك المتعلقة بالهيكل الإنتاجي في دولة ما، إلى تغيير صرف عملتها النقدية. فإذا استخدمت الدولة وسائل تكنولوجية حديثة في مجال الإنتاج، فإنها تتمكن من زيادة إنتاجيتها إلى الحد الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار منتجاتها تدريجياً بسبب هذه الزيادة، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجاتها من قبل الدول الأخرى وتزداد صادرات تلك الدولة ومن ثم يزداد الطلب على عملتها النقدية، ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى زيادة سعر صرف عملتها النقدية.

6. المضاربة:

تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملة إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير. فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها. أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة سينخفض في المستقبل فإنهم سيلجئون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى.

الفرع الثاني: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:¹

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها في:

1. الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية. والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها إن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو التعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة، عادة، على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمه الحرب، وشواهد الحروب والاضطرابات كثيرة، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان أبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 81، 83.

2. الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما ولكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة، أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها أو بالبيئة الاقتصادية عموما وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وبالتالي سعر الصرف الخاص بها، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات. معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

3. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو بقاءها على ما هي عليه، وبناءا عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين بمهاراتهم، فضلا على أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتها القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغيرهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة.

المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعاً للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي، إذ يجري التعامل من خلال شبكة اتصالات عالمية بين المتعاملين في تلك السوق، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بسوق الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي وأنواعه

سنتناول دراسة سوق الصرف من خلال التطرق إلى مفهومه وتبيان أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف

يتمثل سوق الصرف الأجنبي في المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات ببعضها البعض، أي أنه السوق الذي يباع فيه ويشترى منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى. وسوق الصرف الأجنبي ليس سوقاً منظماً مثل أسواق البضائع أو الأوراق المالية، حيث لا يوجد مكان مركزي يتجمع فيه المتعاملون، وكذلك فهو ليس قاصراً على بلد واحد، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي.¹

فهذه السوق هي أكثر الأسواق اتحاداً في العالم، وتتوافر لها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية، وتقوم سوق الصرف بعدة وظائف هامة منها منح الائتمان والتحكيم أو الموازنة والتغطية ضد المخاطر. على أن أهم هذه الوظائف هي تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريق المقاصة، أو تهاتر الحقوق والديون، حيث تسمح بنقل القوة الشرائية من دولة إلى أخرى.²

الفرع الثاني: أنواع سوق الصرف الأجنبية

يتم التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي:

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، دار الجامعة، مصر، 2009، ص ص 247، 248.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص ص 80، 81.

1- سوق الصرف الأجنبي العاجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر

عاجل، ويتم التسليم والتسلم في الحال.

2- سوق الصرف الأجنبي الآجل: وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر آجل،

ويتم التسليم والتسلم بعد فترة، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه.

ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.¹

المطلب الثاني: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

تعتبر البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والبنوك المركزية، والمؤسسات التجارية، وصناديق التحوط،

الشركات، والأشخاص وافري الثراء والمستثمر الفرد من أهم المشاركين في سوق العملة، وفي مايلي دور كل

منها:

الفرع الأول: البنوك المركزية

تدخل البنوك المركزية في سوق العملة ليس من قبيل تحقيق الأرباح، كونها لا تتوخى الربح من مزاوله

نشاطها. وهي بالتالي لا تقوم بعمليات المضاربة على العملة، ويعتبر الهدف الأساسي من تدخلها في سوق

الصرف تأمين الشروط الملائمة للتأثير في شروط التجارة. وتتدخل البنوك المركزية عبر عمليات السوق

المفتوحة بهدف التخلص من الاختلالات في التوازن الاقتصادي والمالي.²

الفرع الثاني: البنوك والمؤسسات المالية

تتمثل هذه الشريحة أساسا في البنوك التجارية التي تتعامل بصورة مباشرة في سوق الصرف

الأجنبي، حيث يمثلون في هذه الحالة ماسكي الصفقات سواء لحسابهم الخاص أو لحساب الغير أو في حالة

مستعملي سوق الصرف حيث تكون العلاقة مع أسواق الصرف غير مباشرة وفي كل الحالات يعتبرون وسطاء

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 248.

² بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص 100.

معتمدون على الرغم من أهليتهم في التعامل في سوق الصرف سواء لحسابهم أو لحساب الغير، إلا أن هذا النشاط يبقى ثانويا جدا لعدد كبير منهم، حيث يعتمدون مثلهم مثل المؤسسات الاقتصادية والتجارية على هيئات أخرى تمثل معظم الأحيان بنوك ذات أحجام كبيرة، ويبقى الجزء الذي يتعامل في ميدان سوق الصرف من هذه الشريحة ينقسم بين بنوك تمارس وظيفة ماسكي الصفقات وأخرى مستعملا لها وللتدليل على ذلك فإن في الولايات المتحدة الأمريكية تتمركز أغلب البنوك المحلية والتي يفوق عددها 1000 بنك لها اهتمام سوق الصرف، يوجد منها 400 نشطة فعلا و 50 بنك من هذه الأخيرة لها وظيفة مسك الصفقات.

الفرع الثالث: سماسرة الصرف

يعتبر سماسرة وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملاء الصعبة لصالح البنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن الشعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات.

تعتبر بيوت السمسرة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء اللذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسارا يكافئون عن طريق عمولة سمسرة.

الفرع الرابع: العملاء الخواص

يشكل العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية وهي:

- المؤسسات المالية أو البنوك الصغيرة.
- المؤسسات الصناعية والتجارية.
- المستثمرون الدوليون.

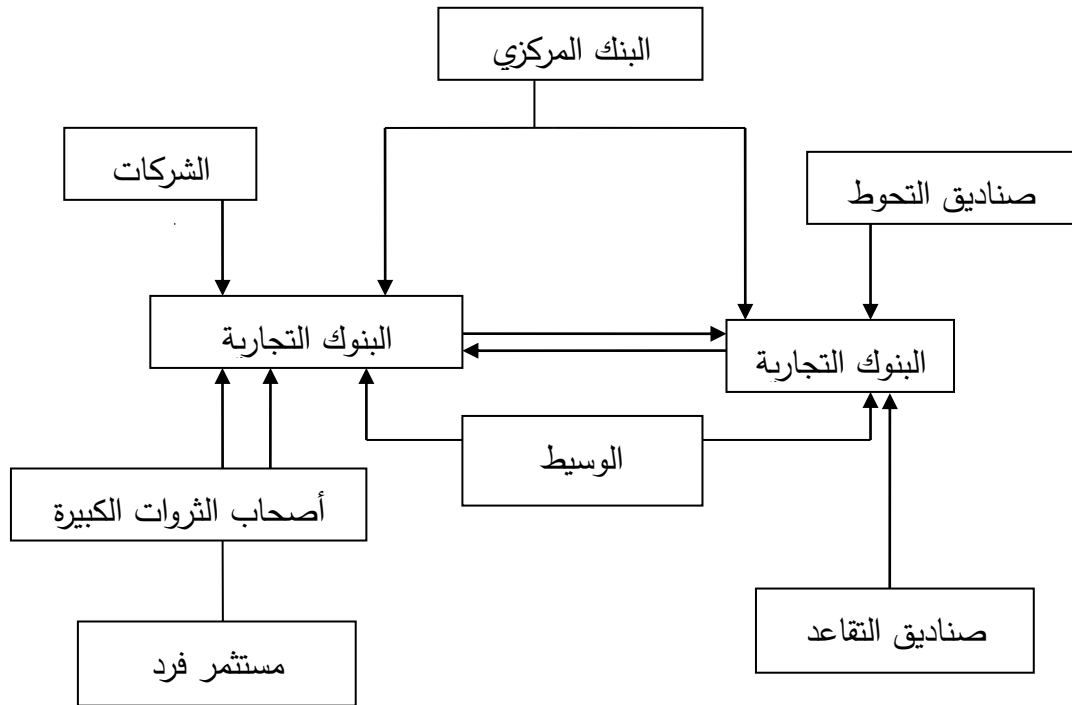
وفي غالب الأحيان فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على اللذين حققوا ويحققون حجما مهما من العمليات والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء الصيارفة، ومن ثم يحق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتمت عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية بعد دراسة الصفقات.¹

¹ بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2014، ص ص 60-61.

الفرع الخامس: صناديق التحوط

والتحوط يعني خفض عدم التيقن بأسعار السوق المستقبلية وذلك بتغطية رهان برهان مواز. ولم تكن أسواق العملة في دائرة اهتمام صناديق التحوط، إلا من فترات ليست بعيدة. ولصناديق التحوط ينتمي الأشخاص من ذوي الثروات الضخمة- والذين يقومون باستثمارات لا تقل أحجام العقود فيها عن المليون دولار. وباستخدام هذه المبالغ كغطاء تقوم هذه الصناديق بالاقتراض بما يفوق الاستثمار الأولي بعدة مرات، وتتبع أي استثمار محتمل في أي بقعة من بقاع العالم حيث تودع أموالها بالاستثمار بأداة واحدة أو عدة أدوات في نفس الوقت وهم بذلك يضحون في السوق كميات ضخمة من العملات مما يجعل سوق العملة على درجة عالية من السيولة.¹

الشكل 2-2: أهم المشاركين في سوق العملة



المصدر: بسام الحجار، مرجع سابق، ص 99.

¹ بسام الحجار، مرجع سابق، ص ص 104، 105.

المطلب الثالث: معاملات سوق الصرف الأجنبي

يتم تصنيف معاملات سوق الصرف إلى:

الفرع الأول: عمليات الصرف الفورية

تتضمن تجارة الصرف الأجنبي شراء عملة أجنبية مقابل بيع عملة أجنبية أخرى، فإذا ما تم الاتفاق على صفقة بنقد أجنبي بسعر صرف محدد، فإن الأطراف المعنية عليها تحديد مكان التسليم وتاريخ التسليم، فإذا لم يتم تحديد تاريخ التسليم فتؤخذ أسعار البيع والشراء على أنها فورية، وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف، كما يمثل الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، وتتم الصفقات باستخدام التسوية الفورية، وهذا يعني أن العملية سيتم تسويتها بعد مضي يومين من تاريخ إبرام الصفقة.

الفرع الثاني: عمليات الصرف الآجلة

عمليات الصرف الآجلة تتضمن صفقات النقد الأجنبي شراء وبيع العملات في تاريخ أجل محدد، ويقصد بعملية الصرف الآجلة أن يعقد اتفاق لاستبدال عملة مقابل عملة أخرى في تاريخ مستقبلي على أساس سعر صرف أجل يتفق عليه الطرفين، وسعر الصرف الآجل لعملة ما هو السعر الذي يتم على أساسه بيع وشراء عملة في تاريخ لاحق، لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع الصفقة في نفس تاريخ إبرام العقد.

الفرع الثالث: عمليات المبادلة

وتجمع بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلا في نفس الوقت أو العكس، أو بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين وتفصل بينهما فترة زمنية.¹

¹ بو عبد علي، مرجع سابق، ص 64-65.

الفرع الرابع: التغطية

ويقصد بعمليات التغطية تلك العمليات التي تهدف إلى تحويل مقابل أصول مستثمرة في عملة ضعيفة أو يخشى انخفاض قيمتها إلى عملة أخرى قوية، من أجل حماية تلك الأصول أو الحقوق، و بنفس الكيفية تغطي الالتزامات المقومة بعملات يخشى ارتفاع أسعارها.¹

الفرع الخامس: المضاربة

المضاربة هي عكس التغطية فعلى حين أن المغطي يسعى إلى تغطية مخاطر الصرف الأجنبي، فإن المضارب يقبل وحتى يسعى إلى تعريض نفسه لمخاطر الصرف الأجنبي على أمل أن يحقق ربحا. فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف فإنه يحقق ربح وخلاف ذلك فإنه يتحمل خسارة.²

الفرع السادس: المراجعة

ويقصد بالمراجعة تحقيق الربح من قبل فئة معينة من المتعاملين في سوق الصرف. أي شراء العملة في السوق التي يكون فيها سعر صرف هذه العملة منخفضا وبيعها في السوق التي يكون فيها السعر مرتفعا. بقصد تحقيق ربح من السوقين.³

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 27.

² كامل بكري، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 333.

³ أمين زكي عدنان هجير، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 261.

المبحث الثالث: دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف

يتعين على البنوك المركزية التدخل في سوق النقد لتوفير العملات والمحافظة على استقرارها من خلال الاعتماد على أنظمة الصرف وسياسة الرقابة على الصرف وتقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظم الصرف.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي،

وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.¹

وتتمثل هذه الأنظمة فيما يلي:

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

وتعتمد الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ

كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة ببعضها البعض.²

أي أن نظام سعر الصرف الثابت يتطلب توفر الشروط الثلاث التالية:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

وفي ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها ولا تترك للتقلب وفقاً لظروف

العرض والطلب في السوق الحرة، وتتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بالبيع والشراء حيث

تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الاتجاهين غالباً ما تكون

النسبة في حدود 1% من السعر المحدد.³

¹ موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 134.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 84.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 163.

الفرع الثاني: نظام الصرف المرن

ويعني نظام الصرف المرن ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأية سلعة أخرى، وعليه لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بمعيار دولي كالذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف، كما يعطي نظام الصرف المرن الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطيات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن تلك فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي.¹

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

لجأت الكثير من الدول نتيجة للحروب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة فيما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف. وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض.

وجوهر نظام الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة. وكذلك فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي وسواء أكان التمييز بين الدول أو كان التمييز بين السلع. نجد أن التمييز بين الدول له تطبيقات عديدة لعل أهمها المناطق النقدية، فمنطقة الإسترليني والتي أنشأت مع قيام الحرب العالمية الثانية كانت تميز بين دول المنطقة والتجارة معها

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 92، 93.

مقيدة. وأما التمييز بين السلع فأمره شائع وخصوصا في الدول النامية حاليا حيث يمنع استيراد السلع الترفيهية ومن الممكن بطبيعة الحال الجمع بين صورتَي التمييز المتقدمة.¹

الفرع الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة ، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي والذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959، وكان لكل دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات.

لم يكن الاستقرار كاملا في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي.

ففي بريطانيا أدى ضعف الجنيه سنة 1961 إلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 1,5 مليار دولار، ثم تعرضت البلاد إلى أزمة مضاربات أخرى في أكتوبر 1964 أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه في نوفمبر 1967 ، ثم قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في أوت 1968 بمعدل 11,1%، كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9% ، وفي سنة 1971 انخفضت احتياطات أمريكا من الذهب إلى 11 بليون دولار بعدما كانت تزيد عن 20 بليون دولار، وكانت أسعار الذهب تعرض لنقس الضغوط منذ 1968، فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب، الأمر الذي أفسد دوره كمقياس لأسعار التعادل، إذ لا يجوز القياس على معيار متغير، الأمر الذي أفسد دور الدولار كمقياس بعدما اختلفت العلاقة بينه وبين الذهب، وهذا يعني

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 392، 393.

عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعدما اختلفت كميات الدولار خارج أمريكا ومخزون أمريكا من الذهب، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على إعادة تقييم الين الياباني، هذا القرار أضعف الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات كما أدت التباعدات عن سعر الصرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار وبهذا تحول نظام ثابت ومستقر إلى نظام صرف يعتمد على سياسة تقويم العملات.¹

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف²

الفرع الأول: سياسة الرقابة وأهدافها

ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع وشكل لم يعهده العالم من قبل، خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933، عندما انتشر العمل بها في ألمانيا وأمريكا اللاتينية، حيث شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدث اختلال كبير في المدفوعات الدولية وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. ففي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، ويكون ذلك عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة يتحقق عن طريق المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض.

وفي ظل هذا النظام أيضا لا تسمح الدولة للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شراء ولكنها تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات إلى الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك.

¹مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2006، ص 11.

²بوعبد الله علي، مرجع سابق، ص 108، 111.

- ويمكن تلخيص قواعد نظام الرقابة على الصرف كمايلي:
- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
 - إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد خاصة.
 - منع التسوية القبلية للواردات.
 - إلزام كل مصدر أن يضع كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية إلى مجمع العملات الأجنبية وإلزام كل مستورد أن يشتري العملة التي يريدها من نفس المجمع، ويتم البيع والشراء بسعر صرف تحدده الدولة.
 - حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ويكون ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف للمستوردين أو عن طريق فرض سعر مرتفع على العملات الأجنبية.
 - تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية سواء كان عن طريق فرض ضريبة على بيعها، أمّنع علاوة بمناسبة شراؤها، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع السعر الفعلي للعملات عن السعر الرسمي المقرر لها.
 - يستخدم نظام الرقابة أيضا كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: وسائل الرقابة على الصرف الأجنبي

- الرقابة على الصرف جزء لا يتجزأ من سياسات التخطيط الاقتصادي فوضع خطة اقتصادية تتطلب إحكام الرقابة على الصرف الأجنبي وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

1. وسائل الرقابة المباشرة:

- أ. **التدخل المباشر:** يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف تثبيت سعر الصرف عند مستوى أقل أو أعلى من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، وذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل الأجنبية عند مستوى السعر المحدد.

ب. تقييد الصرف الأجنبي: يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها ومن أهم

الوسائل هي:

- التخصيص طبقاً للأولويات وذلك لتمويل الواردات الضرورية.
- أسعار الصرف المتعددة بهدف التقليل من الواردات وزيادة الصادرات بالعملات الأجنبية.
- الحسابات المجمدة: تقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حساب مجمد بالبنك المركزي.

ج. اتفاقيات المقاصة: الاتفاق بين دولتين بفتح كل منهما حساب للدولة الأخرى بعملتها المحلية بينكما المركزي حيث أن تسوية المدفوعات يتم حسب الاتفاق على أسعار صرف معينة وتعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

د. اتفاقيات الدفع: وهي الاتفاقيات الثنائية لكنها أكثر شمولاً وعمومية حيث تشمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات الخدمات مثل رسوم الشحن.

2. وسائل الرقابة الغير مباشرة:

أ. القيود الكمية: تتمثل في تقييد وحظر الواردات عن طريق حصص الاستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها المؤسسات التجارية الحكومية، وتهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

ب. تقديم إعانات التصدير: تهدف هذه الإعانات إلى تنشيط الصادرات وزيادة قيمتها الكلية وتكون أكثر فعالية في حالة مرونة الصادرات المرتفعة.

ج. رفع سعر الفائدة: هذه العملية تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال داخل وخارج الدولة، فعند زيادة أسعار الفائدة تزيد تدفقات رؤوس الأموال وبالتالي يزداد الطلب على العملة ومنه

ارتفاع في قيمتها الخارجية. بالإضافة إلى هذه السياسات المستخدمة من طرف الدولة هناك أيضا بعض الوسائل أو الإدارات المستخدمة في ظل اختلاف أنظمة أسعار الصرف وهي مثلا.

د. استخدام احتياطات الصرف: ففي ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ إلى المحافظة على سعر عملتها فعند انهيار العملة تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة تخفيض العملة.

أما في ظل نظام سعر الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

هـ. استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة مثلما حدث في الأزمة المالية في تايلندا سنة 1997 وهذا سنراه في الفصول التالية.

و. إقامة سعر صرف متعدد: بهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

المطلب الثالث: السياسة النقدية وسوق الصرف الأجنبي:

تؤثر السياسات النقدية في أسعار الصرف الأجنبي من خلال عاملين هامين، وهما: معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية.

ويتأثر هذان العاملان بتغيرات المستوى العام للأسعار في أسواق السلع والخدمات، فتظهر سلسلة من التأثيرات بين السياسات النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية وأخيرا أسعار الصرف الأجنبي.

إن اعتماد الحكومة لسياسة نقدية توسعية يؤدي غالباً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه، كما وينعكس أيضاً على أسعار الفائدة الحقيقية بالتهور، وفي الحالتين تزداد الاستيرادات وتقل الصادرات ويهبط التدفق الصافي الخارجي لرؤوس الأموال. وهكذا مع انخفاض صافي الإنفاق الأجنبي في الداخل يقل سعر الصرف العملة الوطنية.

وفي المقابل عندما تتبنى السلطات النقدية في بلد ما سياسة نقدية تقلصية فإن المستويات العامة للأسعار ستتناقص مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتثبيط الاستيرادات هذا فضلاً عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيزداد صافي الإنفاق الأجنبي.

وهذا ما يحفز الطلب على العملة الوطنية للبلد المعني مما يوسع بالمقابل عرض العملات الأجنبية فيرتفع بالنتيجة سعر صرف العملة المذكورة.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، والتي منها:¹

1. شراء أو بيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.

2. التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية.

3. فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتلافي أو لتعديل الضغوط قصيرة المدى على أسعار الصرف وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك لتعديل ضغوط طويلة المدى عند ضعف العملة الوطنية.

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 321، 322.

ويلعب البنك المركزي دورا فاعلا في التأثير على عرض النقد وبالتالي على سعر العملة من خلال الأدوات التالية:¹

✓ **نسبة الاحتياطي النقدي:** تؤثر البنوك المركزية على قدرة البنوك التجارية على الإقراض والاقتراض من خلال هذه النسبة زيادة أو نقصانا، حيث أن زيادتها مثلا تؤدي إلى انخفاض عرض النقد، ويترتب على نقص عرض العملة زيادة في قيمتها.

✓ **سعر إعادة الخصم:** رفع سعر الخصم يؤدي مثلا إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، ويحدث العكس في حال انخفاض سعر الخصم.

¹ أمين صيد، مرجع سابق، ص 34.

خلاصة الفصل:

سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة، وعادة يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف منها؛ سعر الصرف الاسمي والحقيقي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي و سعر الصرف التوازني.

وتعتبر سوق الصرف الأجنبي مكان التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، حسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار.

إن تبني سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى نمو اقتصاد أسرع، فيرتفع معدل التضخم وتتنخفض بالتالي أسعار الفائدة الحقيقية، وبالنتيجة يزداد الطلب على الصرف الأجنبي فتتهبط قيمة العملة الوطنية. وبالعكس تماما عند تبني سياسة نقدية تقلصية، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التضخم، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا ما يزيد من صافي الإنفاق الأجنبي، فيزداد طلب المقيمين في الخارج على البلد المعني لشراء السلع والخدمات والأصول المالية في هذا البلد، فيرتفع سعر صرف عملته.

بعد الدراسة النظرية لكل من البنك المركزي وسعر الصرف سنحاول التطرق إلى واقع هذا المتغير في

الجزائر في الفصل الموالي.

تمهيد:

إن صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 أعاد صلاحيات البنك المركزي، فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية، كما كلف بإعدادها وتسيير أدواتها وضمن له تحديد شروط تعيين مسيريه وكيفية ممارسة وظائفهم، وفي هذا الإطار أصبح البنك المركزي ملزما بخلق أحسن الظروف في ميدان القرض بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا وذلك بالعمل على استقرار الأسعار الداخلية استقرار أسعار الصرف خارجيا، كما يعمل على متابعة الالتزامات المالية للدولة ويتدخل في إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل إضافة للذهب، كما يعمل على توفير العملات الأجنبية للحكومة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال:

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الجزائر.

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث: بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف.

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الجزائري

لقد كان البنك المركزي عند نشأته طابع بنك تجاري ثم تحول إلى بنك عمومي تملكه الدولة، فإن البنك المركزي الجزائري يعد من أهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام المصرفي كما يعد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة وتعريف بنك الجزائر والهيكل التنظيمي له، ثم مهام وصلاحيات بنك الجزائر.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي الجزائري

الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62/ 144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئاً فشيئاً إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990، أصبح البنك المركزي يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم (03-11) الصادر في

26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (9-10-11-12-13) بنك الجزائر بأنه:

المادة 9: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر. ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

المادة 10: تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

المادة 11: يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر. يفتح بنك الجزائر فروعاً أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.

المادة 12: لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كيفية تصفيته.

المادة 13: يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

حسب الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 أوت سنة 2010، يعدل ويتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. والذي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: إدارة بنك الجزائر

المادة 18: يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

¹ المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 04-10.

المادة 19: يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يخول السلطات الآتية:

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها.
- يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.
- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.
- يبت في جدوى الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة.
- يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها.
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.
- يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

الفرع الثاني: هيئة المراقبة

المادة 26: تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يعينان بمرسوم من رئيس

الجمهورية.

يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية. وتنتهى مهامهما

حسب الأشكال نفسها.

يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها

لأداء مهمتهما.

تحدد كفاءات دفع مرتبيهما عن طريق التنظيم.

يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها.

الفرع الثالث: مجلس النقد والقرض

المادة 58: يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص "المجلس" من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

المادة 59: تعين الشخصيتان عضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

يتداول عضوا المجلس هذان ويشركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.

المادة 60: يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله.

ويحدد المجلس نظامه الداخلي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي عدد الأصوات

يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 62: ويتخذ المجلس القرارات الفردية الآتية:

أ. الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، وتعديل قوانينها الأساسي، وسحب الاعتماد.

ب. الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.

ج. تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصرف.

د. القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.

يمارس المجلس سلطته، في إطار هذا الأمر، عن طريق الأنظمة.

يستلمع المجلس إلى الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب من هذا الأخير. وتستشير الحكومة المجلس كلما

تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي.

المطلب الثالث: مهام وصلاحيات بنك الجزائر¹

الفرع الأول: مهام بنك الجزائر

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع الاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.
- يمكنه أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملاء وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.
- يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية... بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض.
- يمكنه إجراء كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي.
- يمكنه ولتلبية حاجاته الخاصة شراء عقارات أو يكلف من بينها أ يبيعها أو يستبدلها، وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تتم إلا بالأموال الخاصة.
- يقوم بمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولا يمكن أن تتجاوز مدتها 240 يوم وفي حدود حد أقصى 10% من الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر

جاءت صلاحيات البنك الجزائري في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يعتبر بنك الجزائر أساس الجهاز المصرفي، فهو يشرف على جهاز المصرفي ويقوم على إصدار النقود ويعمل على محافظة على استقرار النقدي، فهو بنك الحكومة، حيث يتولى القيام بالخدمات

¹ أحمد بلودين، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بليقيس، الجزائر، 2009، ص ص38، 39.

المصرفية للحكومة، ويشاركها في إعداد السياسات النقدية والمالية وهو أيضا بنك البنوك... حيث تتمثل
صلاحياته فيما يلي:

- تتمثل مهمة البنك المركزي في ميدان النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو
سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

- تستشير الحكومة في كل شرع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية النقدية.

- يمكن للبنك المركزي أن يقترح على الحكومة كل تدابير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار
وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد، ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار
النقد.

- يساعد الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وعند الضرورة يمكنه تمثيل
الحكومة لدى هذه المؤسسات في المؤتمرات الدولية.

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر

بعد أن تخلت الجزائر عن النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في التجارة الخارجية والنظام المصرفي ونظام وسياسة سعر صرف.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري

قبل قانون النقد والقرض (90 - 10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في اطار حماية الاقتصاد الوطني وتقادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة¹

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة على وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من ذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا، أن بنك فرنسا قد تعرض لهجومات مضاربية حادة، عقب أحداث سنة 1968، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية . وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص ص 154، 156.

شرعت الجزائر، خلال هذه الفترة تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط لثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري، من أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة)، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977، وقد تسعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:

1- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستورد من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

2- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبئزاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري.

الفرع الثاني: الربط بسلة من العملات

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من

العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي).

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى:

الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

ب- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار.

ج- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

د- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد

عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها، الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.¹

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة، ويمكن إيضاح ذلك في الجدول التالي:²

جدول رقم 3-1: تطور سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر.

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1,0	1,0	1,3	0,62	0,80
السوق الموازي	1,0	1,1	1,5	2,0	4,0

المصدر: يمينة درقال، مرجع سابق، ص 135.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع و الخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.

الفرع الثالث: الانزلاق التدريجي

قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 4,947 دج للدولار الواحد في نهاية سنة 1987 إلى 19 دج للدولار الواحد في سنة 1991، ويعود سبب هذا الانزلاق إلى ضعف احتياطات

¹ موسى لحو بخاري، مرجع سابق، ص ص 291-292.

² يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 135، 136.

الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين. ولقد عرفت عملية الانزلاق التدريجي تسارعا معتبرا بداية 1990 وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة، الهدف منها هو الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار الجزائري.¹

الفرع الرابع: التخفيض الصريح

طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40,17%، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار.²

الفرع الخامس: نظام جلسات التثبيت (التسعير)

بدأ نظام التثبيت في التنفيذ في أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه، وتمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني، وتعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي. واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.³

¹ علي بن قنور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص129.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص218.

³ موسى لحو بوخاري، مرجع سابق، ص299.

الفرع السادس: سوق الصرف ما بين البنوك

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير ، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.¹

وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض لحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ : 7,5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,6464 بالنسبة للدولار و 91,2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66,82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98,33 في هذه الفترة.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الخمسة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقيت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع

¹ صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 128.

في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في اطار نظام الصرف العائم للمدار والمرتبب بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقييم بالدولار ومنه يتحدد سعر الصرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترك عند مستوى مقبول.¹

المطلب الثاني: تطور سياسة الصرف بالجزائر

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990

ارتبطت سياسة الرقابة على الصرف بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتتها كل مرحلة من هذه المراحل، وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى أربع مراحل تتمثل في:

1. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية (1962 - 1970):

بموجب التصريح الذي كان في 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة الذي يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال، دفع بالاقتصاد الجزائري إلى تحمل عواقب وخيمة من خلال انخفاض احتياطي الصرف وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، والمبالغة في قيمة الصادرات التي ألحقت العجز بالميزان التجاري، هذا ما دفع السلطات العمومية إلى فرض رقابة على الصرف الأجنبي على كل عمليات التبادل المالية منها والنقدية، واتخاذ قرار الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 قصد مراقبة حركة العملات الأجنبية باتجاه الداخل والخارج. وهكذا بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963 بهدف:

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص 75، 76.

◀ مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيراتها على الدينار قصد الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

◀ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات ذات الأولوية.

◀ ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها، ومن ثم الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

◀ حماية الواردات من المنافسة نظراً لغياب سوق الصرف داخل التراب الوطني مع اعتبار أن الدينار غير قابل للتحويل.

واعتمدت الجزائر في تنميتها على إجراءات تقييدية، لحماية الاقتصاد الوطني والتحكم في المبادلات الخارجية، والتي تمثلت في ثلاث عمليات وهي نظام الحصص للاستيراد، الحواجز الجمركية، ومراقبة الصرف والتي خصت عدة مجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية).¹

2. مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977):

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، ولقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما الاستيراد. وتتلخص هذه القيود أساساً في:

◀ إقرار ترخيص إجمالي للواردات، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

◀ تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

◀ التخلي عن كافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وهذا عملاً بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

¹ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 204.

إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات والإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية والدعائم المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.¹

3. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987):

شهدت هذه المرحلة صدور القانون (78-02) الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، والمتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يعني إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية. حيث أصبحت كل السلع والخدمات التي تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم. كما نجد أن قانون السوق العمومية قد أضفى على العلاقات الناشئة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الأجنبية طابع الديمومة والاستقلالية في إطار المبادلات الدولية. تدعمت هذه الأحكام بالبحث عن عقود متعددة السنوات، اتفاقيات ثنائية مع الحكومات الأجنبية قصد حماية البلاد من كل التأثيرات السلبية التي تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية. وسمح في هذا الإطار للأشخاص الطبيعيين الجزائريين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملات الصعبة في الجزائر، وتستفيد هذه الحسابات من المكافأة على أرصدها بالإضافة إلى التنازل لفائدة الشركات الاقتصادية المختلطة في قطاع السياحة بنسبة 20% من الإيرادات بالعملات الصعبة المحققة من أنشطتها. أما الواردات والصادرات من السلع والخدمات التي تتم دون دفع فقد أعفيت من إجراءات التجارة الخارجية.²

4. مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية (1988-1990):

في 12/01/1988 صدر القانون 88-01 المتضمن استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة التي أوكلت إلى مؤسسة البنك المركزي المتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك

¹ صالح أويابة، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990، 2009، -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2011، ص 169.

² محمود حميدات، مرجع سابق، ص 176.

الأولية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، بتمويل واردات المؤسسات في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.¹

ثانيا: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990:

إن قانون 90-10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقروض قد أحدث تعديلات جذرية فيما يخص الرقابة على الصرف التي تسمح بانفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، ولقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية، تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ومن بين ما نص عليه هذا القانون:²

1. تسيير الموارد من العملات الصعبة:

لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية:

- 50% في مجال الصيد البحري، والمحاصيل الزراعية.

- 20% في مجال السياحة.

- 10% في مجال البنوك والتأمينات.

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا أنصبت صادراته على نشاطات أخرى

كالصناعة.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 154.

² علي بن قدور، مرجع سابق، ص 133.

2. تدخل الوسطاء المعتمدين:

يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

3. حسابات العملة الصعبة:

سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة، لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

4. القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات:

تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي، وكذا الجمارك الوطنية.

الفرع الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة. لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية. ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أبريل 1994 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، وإعادة ثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية والدولية.

وانحصرت هذه الأسباب في الاختلال الخارجي المرفق بالاختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي

تميز ب:¹

-عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأسمال.

-كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيماً وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد والقرض، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

-التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة فضلاً عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات.

-التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلاني و التحول إلى تحرير سعر الصرف و وضع سوق حرة للصرف.

أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشرات ملخصة فيما يلي:

« العجز المالي (عجز الموازنة): الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دج ورغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراء لتقليص هذا العجز.

« التوسع التضخمي: حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلاً عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.

¹ لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص162.

الفرع الثالث: نظام التعويم للدينار الجزائري

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية وتجريبية وتمرينا للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات والإجراءات والموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. بدأ بنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996.

عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وهي تدعيم الثنائية القطبية والتوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن تناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا كما

يلي:¹

- من زاوية ميزان المدفوعات.
- من زاوية تسيير الاحتياطات.
- من زاوية مقاومة الصدمات.

1- من زاوية ميزان المدفوعات

¹ سمير آيت يحيى، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع، مجلة الباحث، جامعة تبسة- الجزائر، العدد 09، 2011، ص ص 67، 68.

من خلال الإحصائيات إن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999 و 2000 بـ 418% مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13,08%، كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات الموالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة: 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لوحد دولار أمريكي إلى 72,61 دينار لوحد دولار أمريكي، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75,34 دينار لوحد يورو سنة 2002 إلى 100,27 دينار لوحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة ، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار للدينار الجزائري وتحتجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار. وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.

2- من زاوية تسيير الاحتياطات

من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11,9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة،

وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) وليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود وابتعد عن التعويم.

3- من زاوية مقاومة الصدمات:

تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات و الواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض للصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فنتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36,99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03,86 مليار دولار فقط سنة 2009. وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد بقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.

المطلب الثالث: سوق الصرف في الجزائر

تعتبر سوق الصرف سوقا ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وبكل حرية التحويل، وهي المكان الذي تحدد فيه أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري وبكل حرية وفق قانون العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وإذن سوف نتطرق إلى عمليات والالتزامات وتنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك وهي كالتالي:¹

الفرع الأول: العمليات في سوق الصرف ما بين البنوك:

يرخص للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية بيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، والتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.

الفرع الثاني: الالتزامات في سوق الصرف ما بين البنوك:

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين باحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك والمؤسسات في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

الفرع الثالث: تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك:

انشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995، الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 1996/01/02.

وقد تم إصدار مجموعة من اللوائح و التعليمات المنظمة لها منها:

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية - على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص 23، 24.

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23/02/1995 المتعلقة بتعديل و استبدال اللائحة رقم 92-04 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعلقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي.
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23/12/1995 المتعلق بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 95-78 المؤرخة في 26/12/1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.
- التعلية رقم 95-79 المؤرخة في 27/12/1995 المتعلقة بتنظيم و تسيير سوق الصرف.

الفرع الرابع: تجزئة سوق الصرف الجزائري:

ينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الجزائري إلى نوعين أساسيين هما:

- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل.
- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل.

1- سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:¹

سوق الصرف ما بين البنوك العاجل هي السوق التي يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، وعمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق طرفان باستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل، ويكون تسليم العملات الأجنبية بصف عامة في اليوم الثاني من الافتتاح تبعاً لنهاية العملية، وأحياناً يمكن للأطراف أن نتفق على تسليم العملات الأجنبية المتبادلة لنفس اليوم أو ليوم الافتتاح تبعاً لتاريخ نهاية العملية.

◀ التسعيرة في سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:

التسعيرة المستعملة في الجزائر هي التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

¹ علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص ص 143، 145.

← العمل بنظام التثبيت في الجزائر:

عملية التثبيت عبارة عن نظام تسعيرة بالمزايدة يعتمد على جلسات يومية يجتمع فيها ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، هذا النظام الجديد لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري والمعتمد بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، أدى إلى تعجيل عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية ونظام الرقابة على الصرف الأجنبي. إن بلوغ مرحلة القيام بعملية التثبيت تعتبر مرحلة هامة في برنامج التوازن العام وفي إصلاح نظام تحديد سعر صرف الدينار الجزائري.

ينظم بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك الجزائرية التجارية من 1995/12/29، جلسات لتثبيت سعر الصرف الدينار الجزائري. وهناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار تدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي تباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية، هذه العوامل هي تحويل المداخل من صادرات المحروقات قبل افتتاح الجلسة، احتياطات الصرف تسديد الديون، طلبات البنوك الأولوية و تطور أسعار الدولار الأمريكي في سوق الصرف الدولي مقابل العملات الرئيسية.

← تحديد سعر الصرف:

لا يجب أن يتضمن سعر الصرف المختار على بخس أو مغالاة في قيمة العملة دون مبرر، أو أن يمثل تباعدا كبيرا عن السعر السائد في السوق، إن الهدف من عملية التثبيت على الأرجح هو وقف الانخفاض الشديد في قيمة العملة، وفي هذه الحالة ستؤدي هجمات المضاربة التي كانت السبب في خفض قيمة العملة، إلى تصحيح معظم أو كل المغالاة السابقة في سعر العملة، وسعر الصرف السائد قبل إنشاء نظام التثبيت في الجزائر لم يكن يشكل تهديدا للقدرة التنافسية.

وتتم جلسات التثبيت لدى بنك الجزائر على الساعة الحادية عشر صباحا تحت رقابة بنك الجزائر المشارك في هذه الجلسات، إضافة إلى ممثلي البنوك التجارية المقيمة، كما يقوم بنك الجزائر بالإعلان عن كل

عملية فتح جلسات التثبيت عن سعر الصرف أقصى ومبلغ العملات الصعبة المقيمة بالدولار الأمريكي، ويتم التذكير بالتسعيرة السابقة أما مبلغ العرض فيحدد حسب الهدف المحدد لسعر الصرف. في حالة كون العرض يساوي الطلب، يعلن سعر الصرف عن اختتام الجلسة، كما أن التخلي عن النظام الإداري لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري واستبداله بنظام شبه حقيقي يعتمد في تحديده لسعر الصرف على ميكانيزمات السوق، سيسمح بتوحيد السوق.

2- سوق الصرف ما بين البنوك الآجل:¹

سوق الصرف ما بين البنوك الآجل عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بعمليات الصرف الآجلة، حيث يتفق من خلالها على استبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الآجل، وتسلم العملات المتبادلة يكون عند تاريخ الاستحقاق المقدم الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة. ولقد تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسايمة لميكانيزمات اقتصاد السوق، ولم يهمل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي، إذ يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف:

- ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 لـ 14 أوت 1991 والمتعلقة بقواعد وشروط الصرف و المصادرة رقم 24 لـ 25 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل، وتسليم إحدى أو كلا العمليتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى أجل الاستحقاق.

- تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه انجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية والعملات الصعبة القابلة للتحويل، فحسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية

¹ مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص 27.

في سوق البنكي للصراف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصراف لأجل في التعليم رقم: 95/79 الصادرة في ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البنكي للصراف في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر الآجل و التسليم الفعلي بعد 3 أيام.

المبحث الثالث: بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف

إن تحقيق الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في المرحلة الحالية، ونقصد هنا بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

المطلب الأول: تقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر¹

لقد حمل الأمر الرئاسي 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، أجريت عدة تعديلات على قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بأوامر رئاسية آخرها الأمر 10-04 في مواده المعدلة تطورا جديدا في الأهداف النهائية للسياسة النقدية وفي توجهاتها المستقبلية.

الفرع الأول: الأمر 10-04 والأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث أبقى هذا الأمر على نفس مهمة بنك الجزائر التي نصت عليها المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وتعددت هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلها في المقام الثاني، فتميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد والتضارب، كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

¹ طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 12، 2014، ص ص 29، 30.

وفي المقابل، أولى الأمر 04-10 أهمية كبيرة للاستقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، حيث أعطى لهذا الهدف الأولوية وأبقى على الأهداف الأخرى دون تغيير، وبالرغم من هذا التطور النوعي والايجابي الملاحظ على أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل توجهه نحو استهداف التضخم.

إن تحقيق الاستقرار في الأسعار ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وخاصة خلال الفترة 2000-2011 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، لذا يجب أن يبقى استقرار الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية، لأنه في ظل انعدام الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو سريع للاقتصاد.

ومن الناحية النظرية، تكون السياسة النقدية فعالة إذا كان الهدف الوحيد لها هو استقرار الأسعار، فإن تمكين بنك الجزائر من تحقيق هدف استقرار الأسعار فقط من شأنه أن يزيد من فعالية سياسته النقدية خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني لا يزال يمر بمرحلة انتقالية.

الفرع الثاني: توجه بنك الجزائر نحو سياسة استهداف التضخم

قبل التطرق إلى التوجه الجديد للسياسة النقدية لبنك الجزائر، يستدعي الإشارة إلى تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2011، وتمثل هذه الفترة مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية، لقد تبني بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة 1994-2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14% باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، تهدف هذه السياسة لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.

لقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول، تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، تراكم كبير في احتياطات الصرف الأجنبي، تحسن في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المعتبرة في حجم القروض على الاقتصاد، إلى جانب التوسع الكبير للنفقات الجارية في الميزانية الحكومية.

ويمكن أن نميز بين توجهين للسياسة النقدية التوسعية خلال الفترة 2001-2011 يمتد التوجه الأول من 2001 إلى 2005 حيث حاولت السلطة النقدية إتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التوسع، يهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم، ويدل على هذا التوجه تراجع نمو المجمع النقدي M2 من 22.2% سنة 2001 إلى 15.6% سنة 2003، ثم إلى 10.7% سنة 2005.

أما التوجه الثاني، فتميز بإتباع سياسة للتوسع الصريح خلال الفترة 2006-2011 باستثناء سنة 2009، بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 خلال هذه الفترة في المتوسط 18.3% قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

لقد تعزز هذا الإطار العملياتي للسياسة النقدية بالأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، واعتبر استقرار الأسعار هدفاً نهائيًا للسياسة النقدية وله الأولوية، ويتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة لذلك، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير.

واعتبر بنك الجزائر أن سنة 2011 هي أول سنة لإدارة سياسته النقدية بسياسة استهداف التضخم، حدد في بداية هذه السنة هدف التضخم عند معدل 4% ومعدلات نمو كل من المجمع النقدي M2 والقروض على الاقتصاد تتراوح بين 13-14% و 16.5-17.5% على الترتيب، كما يتعين عليه تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر بتعديل الإدارة العملياتي للسياسة النقدية.

المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في تسيير سوق الصرف الأجنبي

يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف الأجنبي سواء مشتريا للعملة أو بائعا لها بهدف المحافظة على قيمة العملة الوطنية وحمايتها من مختلف التقلبات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية لتظل صامدة في مواجهة باقي العملات.

الفرع الأول: التدخل في سوق الصرف الأجنبي¹

يهدف بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها، ولتحقيق هذه الأهداف يقوم البنك بالعمليات الموالية:

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميدان الصرف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف.
- شراء أو بيع أو خصم أو إعادة خصم سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية.
- إمكانية رهن واسترهان هذه السندات وكذا قبولها كوديعة أو إيداعها لدى هيئات مالية أجنبية.
- الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية ومسعرة بانتظام ضمن الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية.
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.
- إدارة وتوظيف احتياطات الصرف.

¹ بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 8، 2010، ص 111.

الفرع الثاني: آلية بنك الجزائر في تسيير احتياطات الصرف¹

تعتبر وظيفة إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية أهم الوظائف التي يقوم بنك الجزائر لما لها من انعكاسات على الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بنك الجزائر بإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا أو شراء حسب حاجة الطلب والعرض عليها واستخدامها في عمليات التجارة الدولية ويعمل أيضا على المحافظة على استقرار قيمة سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد قدره حاليا 2% وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مريحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر انطلاقا من ضمان سلامة رأس المال، وكذلك يعمل على تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتجنب المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات وذلك باختيار عملات مقبولة يكثر استعمالها في الساحة الدولية، كما يتخذ بنك الجزائر إجراءات إدارة الحوافز المالية بزيادة العائدات من كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدنى حد، إذ بظهور الأورو قام بنك الجزائر بإتباع سياسة استقرار سعر الصرف إزاء القيمة الحقيقية للدينار بالموازاة مع اتخاذ إجراءات حذرة في السياسة النقدية من خلال نظام قائم على التثبيت الاسمي الضمني بطريقة تمكنها من المحافظة على استقرار الأسعار واستهداف التضخم، لذلك بقي تأثير ارتفاع الأورو بداية من ماي 2003 على الاقتصاد الوطني محدود، بفضل حسن إدارة احتياطات الصرف من طرف بنك الجزائر.

¹ نفس المرجع السابق، ص 116.

المطلب الثالث: سعر صرف الدينار الجزائري والعملات الأجنبية (الدولار والأورو) خلال الفترة 2000-2013.¹

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك. فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، والجدول أسفله يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2013

الجدول رقم 3-2: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة 2000-2013.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدولار	75.26	77,2647	79,6850	77,3683	72,0653	73,3669	72,6459
الأورو	-	69,2002	75,3573	87,4644	89,6425	91,3211	91,2447
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار	69,3644	64,5810	72,6467	74,3199	72,8537	77,5519	79,3809
الأورو	95,0012	94,8548	101,2979	103,4953	102,2154	102,1627	105,4374

المصدر: طارق قندوز، مرجع سابق، ص3.

شهد سعر صرف العملة الوطنية للجزائر استقرارا مقابل الدولار والأورو الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار، وحسب بنك الجزائر، فقد عرف عام 2010 استمرار ضمان استقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال اكتساب الدينار لقيمة 2.64%. وساعد على ذلك أن سياسة الصرف

¹ طارق قندوز، رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)، ص 3، <http://www.giem.info/article/details/ID/576/print/yas>، 2015/05/14.

تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات. وحسب بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار المحلي فيسوق الصرف من منظور أنها فعالة من ناحية التتقيط في معادلة التبادل وتداولاً لعملة مقارنة بالعملات الأجنبية رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري يخسر 30% من قيمته، وهي نسبة مخيبة خصوصاً إذا ما تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنوياً بفعل تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الاستيراد. وبالموازاة مع ذلك فإن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين 500 و 800 مليون دولار سنوياً يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (60%)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (97%)، فتراجعت قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظراً لتفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للاستمرار إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي 580 مليار دولار عام 2011.

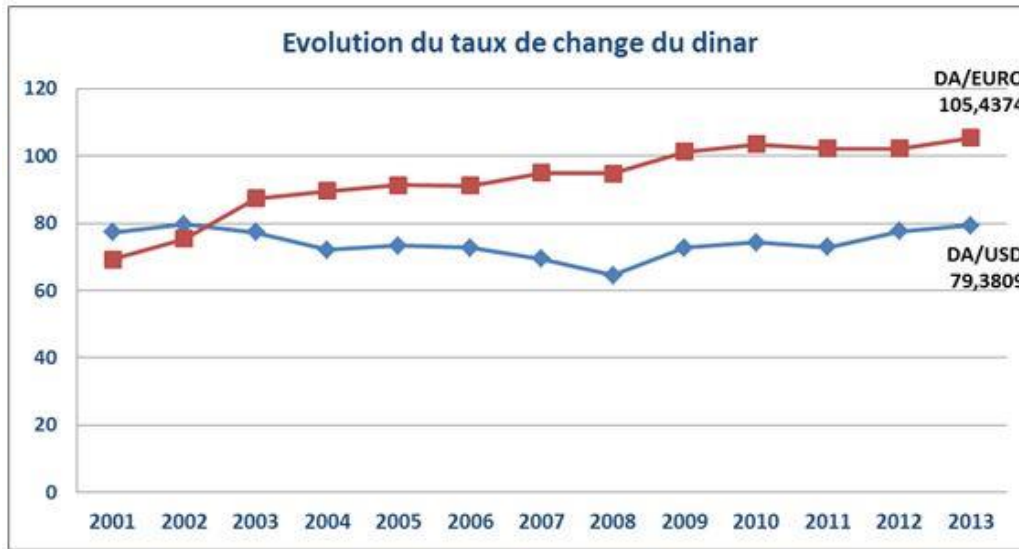
وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استقادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، فإنها لا تزال تتأثر بضربات مالية موجعة جزاءً تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة 55% بالأورو، وحوالي 45% بالدولار. وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياساً بالدولار في الوقت الذي سجّل فيه النفط مستوى قياسياً ثم انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للاقتصاد الوطني:

1. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع.
2. هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو.
3. ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جزاءً

ارتفاع سعر النفط.

4. ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج ارتفاع تكلفة الطاقة والنقل... إلخ.

الشكل 3-1: تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار والايورو



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري 2015/05/14، <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن وتيرة الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري عرفت استقرارا نسبيا ابتداء من سنة 2000 والناجم عن تحسن وضعية ميزان المدفوعات، حيث تراوحت قيمته بين 75.26 دينار للدولار الواحد سنة و 77,2647 دينار للدولار الواحد و 69,2002 دينار للأورو سنة 2001، ليرتفع سنة 2002 إلى 79,6850 دينار للدولار الواحد و 75,3573 دينار للأورو، ثم ينخفض إلى 64,5810 دينار للدولار الواحد سنة 2008 ليعاود الارتفاع إلى 79,3809 دينار للدولار الواحد و 105,4374 دينار للأورو الواحد سنة 2013.

خلاصة الفصل:

إن البنك المركزي الجزائري له أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي، ومهمة إدارة السياسة النقدية ويقوم أيضا بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الحكومة.

تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر منذ منتصف التسعينات، ويعود ذلك إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة، وتحرير سعر صرف الدينار بعد تخفيض قيمته وهذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات معالجة المشاكل الاقتصادية التي مرت بها ولازالت، والتي تركت آثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتجسدت محاولاتها في ذلك من خلال إتباع سياسة نقدية تتضمن تخفيض قيمة الدينار، حيث عمل بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف على تدعيم العملة الوطنية ومحاولة الحفاظ على استقرارها قدر الإمكان وذلك عن طريق وضع القواعد والتعليمات القانونية المنظمة لعملية الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

إن البنك المركزي هو المؤسسة النقدية الحكومية التي تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد، وتقع على مسؤوليته إصدار النقد، والعمل كوكيل مالي للحكومة ومراقبة الأجهزة المصرفية الأخرى، ومراقبة عملية الائتمان لتدعيم النمو الاقتصادي، وهو المسؤول على الاستقرار النقدي للبلد من خلال قدرتها في التحكم بتوفير الكميات النقدية الكفيلة بخلق حالة الاستقرار والتوازن بين حاجات النشاط الاقتصادي واستقرار السياسة النقدية للبلد، وتعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

يعرف سعر الصرف على أنه سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة .

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فعالية التجارة الخارجية بصفة خاصة، وهذا ما يعطيه القدرة في المساهمة على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، فهو أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن اختبار الفرضيات كما يلي:

1. الفرضية الأولى: صحيحة فالبنك المركزي هو مؤسسة نقدية مملوكة من قبل الدولة، وله القدرة للهيمنة

على إصدار النقد وتوجيه الائتمان للمحافظة على الاستقرار النقدي للبلد، ولا يتوخى الربح وإنما وجد

لتحقيق الصالح العام للدولة.

2. الفرضية الثانية: صحيحة حيث يعبر سعر الصرف عن قيمة وحدة نقدية لعملة ما بوحدات نقدية لعملة

أخرى، أي نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية.

3. الفرضية الثالثة: صحيحة تحقيق بنك الجزائر لاستقرار سعر الصرف من خلال التدخل في سوق الصرف ما بين البنوك لإدارة احتياطات الصرف وتوظيفها، ويكون ملزم بوضع نظام دائم وبمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعمليات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

نتائج الدراسة:

- يمثل البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية ويوكل إليه الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني.
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة، ويتحدد بناءا على النظام المتبع في الدولة.
- إن البنك المركزي الجزائري له أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي، ومهمة إدارة السياسة النقدية، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ويعود ذلك إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة، هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وعرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر عدة مراحل، حيث أدت الظروف الصعبة التي واجهتها الجزائر إلى رفع الرقابة على الصرف، وتطبيق سياسة تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن طرح بعض التوصيات:

- ضرورة البنك المركزي مراقبة ومتابعة تطور أسعار الصرف ومحاولة المحافظة على استقراره.

- يجب المحافظة على استقرار سعر الصرف وذلك لما له من علاقة بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- التحكم في استقرار سعر الصرف الأجنبي وذلك من خلال التحكم في قيمة العملة الوطنية.
- انتهاج سياسة لتقييم الأسعار من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار.

أفاق البحث:

- من خلال دراستنا هذه بدت لنا بعض النقاط لبعض المواضيع والتي يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية للبحث في هذا الموضوع، حيث مجال الدراسة مفتوح أمام الباحثين للإسهام في الجوانب التالية:
- تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة.
 - دور سياسة سعر الصرف في رفع كفاءة السياسة النقدية.
 - أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

- 1- بكري كامل، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
- 2- بلودين أحمد، الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس، الجزائر، 2009.
- 3- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 4- بوخاري موسى لحو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
- 5- الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.
- 6- حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 7- الحسيني فلاح الحسن وآخرون، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 8- حشاد نبيل، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994.
- 9- الحلاق سعيد سامي وآخرون، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 10- الحمزاوي محمد كمال خليل، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر، 2004.
- 11- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.
- 12- خلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004.
- 13- الدوري زكريا وآخرون، البنوك المركزية والسياسية النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

- 14- السريتي السيد محمد أحمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 15- سمحان حسين محمد وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 16- شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- 17- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، الأردن، 1994.
- 18- الشناوي إسماعيل أحمد وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الجامعية، مصر، 2000.
- 19- صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
- 20- العامري سعيد جايد مشكور، المالية الدولية نظرية وتطبيق، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 21- عبد الرزاق محمود حامد محمود، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 22- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 23- عوض الله زينب حسين، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2007.
- 24- الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- 25- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 26- القصاص جلال جويده، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- 27- مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- 28- مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 29- نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 30- هجير زكي عدنان، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 31- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

II. المذكرات:

- 1- أويابة صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990، 2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
- 2- بن شلاط مصطفى، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 2006.
- 3- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير - اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 4- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

- 5- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر خلال (1997-2007)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.
- 6- علة محمد، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- 7- لعروق حنان، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 8- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974 - 2003، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011
- 9- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

III. الأطروحات:

- 1- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011
- 2- بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
- 3- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970 - 2010)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- 4- بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

IV. المجلات:

- 1- آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 09، 2011.
- 2- بوحنيك هدى، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 8، 2010.
- 3- طيبة عبد العزيز، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 12، 2014.

V. ملتقيات:

- 1- بحوصي مجذوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006.

VI. المراسيم والقوانين:

- 1- الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 04/10، والمتعلق بالنقد والقرض.

VII. مواقع انترنت:

- 1- طارق قندوز، رصد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)، ص3، 2015/05/14، <http://www.giem.info/article/details/ID/576/print/yes>
- 2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري، 2015/05/14، <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I. Les Ouvrages :

- 1- Anneo Kruger, **La Détermination des taux de change**, Economica, paris, 1985
- 2- Dominick Salvatore, **Economie Internationale (cours et problèmes)**, Mc Graw Hill, Paris, 1982.